الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه
مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها ليقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه
والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابهة المشابه للشئ لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة والتناسب
للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها
فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكاوهي مبنية لزم بناءه قوله ويا زيدان ويا زيدون
ان قبل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزايل فكيف يصح هذان المثالان
اجيب بان لفظة يا قايمة مقام اللام قوله ويختص خص لفظة يا باسمائه قوله وهو لام التخصيص
معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان تكون لامر
يعتنى به وذلك لان الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك
الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة
بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له من نحو يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه
ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على
المنون لا يوجب جره فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه
بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو باو خارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع وجوده
وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء
واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لغيرها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او بان قوله
مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قوله ولا لام قال
الخليل لان اللام بدل من الزيادة كزيادة المندوب واوا او ياء او الفا قوله يا طالعا جبلا فيه
انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه
موصوف بعد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شئ وهو ان طالعا جبلا
جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اي
يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال كون رجلا معينا مبدالا قوله يا حسنا وجهه
ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين
وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما
لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك

في آخر المستغاث فلا يجتمعان ... الزيادة

قبل النداء

قبل النداء قوله وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي يجيء به للتوسط اعتمادا على
ما سيذكره قوله فان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الذي في حكمها قوله تابعة للفظه
فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في عجبني ضرب
زيد وعمرو قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور
في تابع المثنى بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا
ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله
او شبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس
مضافا نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما الخ فاعتبر حكم
المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن
وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي
الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد
زيد نص في التاكيد وفي جعل الرضي على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان
ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه
ما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
قوله والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر ارتفاع العالم او انتصابه في قوله
يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قوله وعطف البيان
ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل
والمعطوف المعرف باللام انه اخصر ليشير الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو
يا محمد والله لتعين الرفع قوله ترفع ولا يبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة
دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهه بالرافع في كون اثره كل عارضا مطردا ولم يظهر اثره هذا
في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة
كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه
لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا
عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان مراده بالاختيار
الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى
والاستقلال بجملة من نوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير
المضموم ليتعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي
ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل
على نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)